الرئيس التنفيذي للشركة أكد في حوار مع "الأنباء" إمكانية إدراج جميع الشركات التابعة والمملوكة

الجعفر: «جبلة» حققت طفرة نوعية في المجال الصناعي وتمتلك خارطة طريق نحو مشاريعها المستقبلية

أنشأنا محفظة للاستثمار 70٪ من مشروعاتها مدرة للعوائد والأرباح

محمود الجعفر

أحمد يوسف

للأزمة رجال قد خبروها واجتازوا دروبها وأصبحوا محصنين ضد تداعياتها، واكتنزت لديهم مكنوناتها وباتوا قارئين لخبايا سطورها، بارعين في تحديد ورسم مستقبل استثماراتهم بعناية فائقة وقدرة واعية.

محمود الجعفر الرئيس التنفيذي لشركة «جبلة القابضة» من القلائل الذين استطاعوا بخبرتهم الواعية وقدرتهم على قيادة زمام الأمور وتوجيه بوصلة الاستثمارات في الشركة التي عكست طريق الخسائر التي لحقت بالشركات إلى طفرة في الأرباح.

ويقول الجعفر انه منذ العام 2005 وتحديدا مع زيادة رأس المال من 2 مليون دينار إلى 15,6 مليون دينار واتخذت الشركة منحنيات صعودية متتالية بخطوات ثابتة وقفزات متتالية لتتخصص في قطاع من أكثر القطاعات التي تواجهها تحديات لا تعد ولا تحصى. ويفخر الجعفر بمجلس إدارة الشركة الذي يتمتع بقدرات ومهارات فريدة من نوعها وقلما توجد في مجلس إدارة شركة وليس أدل على ذلك حسب قوله من حماية مقدرات الشركة وقت الأزمة وتحقيق أفضل عوائد ممكنة خلال 6 أشهر فقط من عملها مع توزيعاتها النقدية.

ويضيف ان إدارة «جبلة» لديها خارطة طريق واضحة نحو المشاريع والاستثمارات التي تتعامل معها فهي تعتمد في المقام الأول على الخبرة المتعمقة بالدراسات المستفيضة والموثقة والتي أثبتت التجارب نجاح تطبيقها في جميع الأعمال التي قامت بها الشركة على مدى تاريخها وكان من ذلك جني الشركة لعوائد معظمة الأرباح، وإمكانية إحداث قيمة مضافة لهذه الأعمال والمشاريع قد لا تتوافر لدى الكثيرين، فضلا عن سرعة تطوير وانجاز الأعمال في سباق مع الزمن للخروج بنتائج مبهرة، وذلك في وجود ذراع مالية قوية قادرة على ترجمة كل ما يتعلق بقرارات مجلس الإدارة المرتبطة بمجال التمويل وكل هذا مغلف بالمصداقية والشفافية التي تعطي مزيدا من الثقة للجميع.

ويؤكد ان جميع شركات «جبلة» جاهزة للإدراج، فمنذ العام الأول لها وهي توزع أرباحا غير مسبوقة خصوصا في مجالاتها، ولكنه عرج على قرار إدراج «جبلة»، مؤكدا انه أمر راجع لرغبة المساهمين أنفسهم.

ويشير الى انه لا توجد حاليا أي استفادة من إدراج الشركات في السوق، الا انه رغم ذلك سيقاتل من أجل رغبة المساهمين في الحصول على حقهم المشروع في إدراج «جبلة» لافتا الى انه منذ 4 سنوات تم خلق محفظة مدرة 70٪ من مشاريعها وزعت أرباحا فعلية. ويقول ان إدارة البورصة قد أثارت الكثير من الأزمات دون وجه حق، فالكثير من قراراتها ارتجالية وحسب الموقف الحادث دون تنظيم، مع العلم ان 90٪ من قضايا البورصة قد باءت بالخسارة. وهذا له اثر ومردود سلبي على مجالس إدارات الشركات من جانب ومن جانب آخر على المساهمين الذين بدورهم يضغطون على إدارات الشركة مما يمثل ضغطا نفسيا على مجلس الإدارة دون داع لهذا القلق وتعطل المصالح. ويوضح ان عنصر الشفافية عند الشركات المدرجة معدوم، والمعلومة الموجودة لدى إدارة البورصة عن الشركة قديمة، وكل هذه الأمور ذات تأثير سلبي، وتمثل العديد من المشاكل والتحديات التي تعود برمتها الى عموم الاقتصاد، وليس أدل على ذلك من استقالة أكثر من عضو ورئيس مجلس إدارة في 23 شركة مدرجة في البورصة في أقل من شهرين ويمثلون أكثر من 10٪ من إجمالي الشركات المدرجة وهذا ليس بالأمر الهين.

ويؤكد على ان الجوهرة الكبرى في مجموعة كنوز جبلة تكمن في شركة الداو البيئية فرأسمالها 20 مليون دينار وتعتبر اكبر شركة للعمل البيئي في الكويت، كما انها حصدت جائزة أفضل شركة بيئية في الكويت، فضلا عن انتقائها لكوادر تعد الأفضل في المنطقة في العمل البيئي. وفيما يلي تفاصيل الحوار:

طريقة خاصة ومحترفة لـ«جبلة» في أعمالها تنبع من إعادة بث الحياة في شركات ومؤسسات شارفت على مفارقة الحياة

لدينا مجلس إدارة حكيم بخبرات فريدة ولولا الحس العقاري غير العادي له لكانت خسائرنا مثل غيرنا من الشركات

الجوهرة الكبرى في مجموعة كنوز «جبلة» تكمن في شركة الداو البيئية فرأسمالها 20 مليون دينار

البورصة أثارت أزمات دون حق فالكثير من قراراتها ارتجالي و90٪ من قضاياها خسرتها
ولو أن هناك قانونا لتعويض خسائر الشركات المدرجة نتيجة لقراراتها المتخبطة لأفلس السوق من تعويض شركة واحدة

بداية نود التعرف على شركة جبلة القابضة وأهم أنشطتها الحالية والمستقبلية؟

جبلة القابضة حققت طفرة نوعية في مجالاتها الصناعية المختلفة منذ 2005 مع زيادة رأسمالها من مليوني دينار إلى 15,6 مليون دينار.

و«جبلة» كانت متخصصة في الأساس في مجالات الصناعة الصغيرة والخفيفة وقفزت إلى مجالات أرحب في الصناعات النفطية والثقيلة والمتخصصة معرجة على مشاريع بيئية، وأيضا استثمارية خارج حدود الوطن منها شراكة في سلطنة عمان، وكذلك في القطاع المالي في جمهورية مصر العربية عبر تملك 74٪ في شركة المتحدة للوساطة.

طريقة خاصة

ما أسس العمل التي تستند إليها «جبلة»؟

«جبلة» لها طريقة خاصة جدا ومحترفة في مجال الأعمال التي تعمل فيها وشركاتها التابعة، تنبع من إعادة بث الحياة في شركات ومؤسسات شارفت على مفارقة الحياة بداية من إفلاسها إلى غير ذلك من التحديات التي تواجهها، ومن خلال سباق مع الزمن نعمل على إعادة الهيكلة من اجل تعظيم قيمتها، والخروج بتحقيق أكبر عوائد ممكنة للمساهمين، وذلك عبر مجلس إدارة لديه مجموعة فريدة من الخبرات النادرة التي قلما تتوافر في أي مؤسسة أخرى.

ما خارطة طريق مشاريع واستثمارات الشركة؟

مجلس إدارة «جبلة» لديه خارطة طريق واضحة نحو المشاريع والاستثمارات التي يتعامل معها فهي تعتمد في المقام الأول على الخبرة المتعمقة بالدراسات المستفيضة والموثقة التي أثبتت التجارب نجاح تطبيقها في جميع الأعمال التي قامت بها الشركة على مدى تاريخها وكان من ذلك جني الشركة لعوائد معظمة الأرباح، إمكانية إحداث قيمة مضافة لهذه الأعمال والمشاريع قد لا تتوافر لدى الكثيرين، فضلا عن سرعة تطوير وانجاز الأعمال في سباق مع الزمن للخروج بنتائج مبهرة، وذلك في وجود ذراع مالية قوية قادرة على ترجمة كل ما يتعلق بقرارات مجلس الإدارة المتعلقة بمجال التمويل وكل هذا مغلف بالمصداقية والشفافية التي تعطي مزيدا من الثقة للجميع.

في ظل الأزمة هل حققت «جبلة» الأرباح المرجوة للمساهمين؟

تاريخ الشركة يثبت حصافة آراء مجلس الإدارة وليس أدل على ذلك من توزيع 9 فلوس منحه عقب زيادة رأسمال «جبلة» بعد 6 أشهر فقط والعام التالي 2006 تم توزيع 8 فلوس منحه وفي 2007 ارتفع معدل التوزيع الى 15 فلسا وهذا شيء صعب على شركات تعمل في المجال الصناعي والمعروف انه مجال ذو نمو بطيء.

وكان بإمكان الشركة تخصيص توزيعات للعام 2008 لولا الخسائر التي حققتها شركة الاستثمارات الصناعية التي تساهم فيها الشركة بحصة، فضلا عن القرار الحصيف من مجلس الإدارة والذي رأى التحفظ في ذلك.

ومع ذلك فإن البيانات المالية للشركة رابحة لأكثر من مليوني دينار فعليا وهي مقيمة بأسعارها الحقيقية، إلا أن احد بيوت الخبرة العالمية قيم هذه الأرباح حاليا بحوالي 18 مليون دينار، قابلة للتسييل في أي وقت، وهذا أكبر دليل على قوة الملاءة المالية للشركة وموقفها والتي قارب على رأسمال الشركة البالغ تقريبا 19 مليون دينار، فضلا عن أن هناك العديد من المشاريع رصدت بياناتها المالية في ذروة الأزمة بأسعار التكلفة، وكل ذلك يعتبر قيمة مضافة إلى «جبلة» وليست مترجمة بأرقام على الميزانية.

بالإضافة إلى أنه خلال 4 سنوات تم خلق محفظة 70٪ من مشاريعها مدرة للعوائد ووزعت أرباحا فعلية، منها على سبيل المثال لا الحصر مشروعان خاصان بمجال الـ B.O.T في الكويت، فضلا عن مشروع المخلفات الإنشائية الذي وزع أرباحا بنسبة 16 فلسا خلال 6 أشهر فقط، وأيضا مصنع الصخور في إمارة الفجيرة بالإمارات والذي اقر توزيع أرباح بنسبة 12,5٪ الأسبوع الماضي.

إدراج «جبلة»

هل وفقتم أوضاع شركاتكم للإدراج؟ وإلى أين وصلتم في قضية إدراج «جبلة» في سوق الكويت للأوراق المالية؟

جميع شركاتنا جاهزة للإدراج، فمنذ العام الأول لها وهي توزع أرباحا غير مسبوقة خصوصا في مجالاتها، وبالنسبة إلى جلبة القابضة، اعتقد ان كل الحق لنا حيث ان الشركة استوفت جميع شروط الإدراج، بالإضافة إلى انه تم الرد على جميع الاستفسارات التي وردت من لجنة الإدراج في البورصة.

البورصة

هل تعتقد ان القرارات التي اتخذتها إدارة البورصة في صالح الشركات؟

اعتقد ان إدارة البورصة قد أثارت الكثير من الأزمات دون وجه حق، فالكثير من قراراتها ارتجالية وحسب الموقف الحادث دون تنظيم، مع العلم ان 90٪ من قضايا البورصة قد باءت بالخسارة، وهذا له اثر ومردود سلبي على مجالس إدارات الشركات من جانب ومن جانب آخر على المساهمين الذين بدورهم يضغطون على إدارات الشركة مما يمثل ضغطا نفسيا على مجلس الإدارة دون داع لهذا القلق وتعطل المصالح.

هل ترى ان الوقت مناسب الآن لإدراج جبلة في البورصة؟

في الوقت الراهن لا أوافق على إدراج أي من شركات المجموعة، لكن قرار إدراج «جبلة» راجع لضغط المساهمين أنفسهم، مع العلم انه لا توجد حاليا أي استفادة من إدراج الشركات في السوق، ورغم ذلك فسنقاتل من أجل رغبة المساهمين في الحصول على حقنا المشروع في إدراج «جبلة».

كيف ترى مشهد الساحة الاقتصادية في الوقت الراهن؟

ما تشهده ساحة الاقتصاد الحالية من عملية ركود حادة وانهيارات في بعض قطاعات الاقتصاد، أمر لابد منه، وشيء وارد يتم توقعه، لكن الأمر الصعب في ذلك هو توقع حدة الركود والانهيار.

وأعتقد ان قرارنا الحصيف بتخارجنا من أهم محافظ «جبلة» في أبريل 2008، لكن استثمارها الاستراتيجي المدرج كان الوحيد المؤثر على أرباح الشركة.

فاليوم لا توجد هيئة للسوق المالي لتنظيم الأمور في سوق الكويت للأوراق المالية الذي يصدر قرارات متضاربة من حين إلى آخر، بسبب هذه القرارات تتحمل كثير من الشركات خسائر لو كان هناك قانون للتعويضات لأفلس السوق في تعويض شركة واحدة.

وكما هو متعارف عليه في أسواق الأموال في العالم هناك لائحة بالشروط الواجبة على الشركات تحدد بدقة ما لها وما عليها، أما ما يحدث في سوق الكويت للأوراق المالية من قرارات مواكبة لكل موقف، يتم تغييرها دون ضوابط واضحة للتعامل، فكيف تستقيم أمور الشركات المدرجة مع تخبط وتضارب القرارات وبعضها؟

فوجود هيئة لسوق المال بمعاييرها الواضحة والمتفق عليها تكون بمثابة القاضي والحكم بين الشركات المدرجة في السوق، بالإضافة إلى رقابتها على السوق وإلغاء دور وزارة التجارة منه، في هذا الإطار فقط أعتقد ان أمور الشركات معنا في السوق سوف تستقيم.

وقانون هيئة سوق المال سوف يصدر، لكن ما الضوابط المعتمدة والتي ستتعامل بها الهيئة، وما أساليب الرقابة التي ستتخذ سواء أكانت للشركات أم للسوق نفسه؟ هذا ما يجعل هناك المزيد من علامات الاستفهام حول ما اذا كانت الهيئة ستكون قادرة على تغيير الأحوال إلى أي وضع.

البنوك

تأخر البنوك في الإعلان عن أرباحها النصفية.. بماذا يدلل على أوضاع الشركات؟

تأخر البنوك في الإعلان عن ارباحها النصفية يرجع إلى أمرين، أولهما: ناتج عن تشدد بنك الكويت المركزي عليها في قبول بياناتها المالية، وذلك لمعرفة أدق التفاصيل عن جودة كل محفظة ائتمانية للبنوك، وهو امر يلزم البنوك بضرورة الافصاح بمزيد من الشفافية عن موقفها الائتماني والمالي، في ظل وجود مجموعتين ماليتين متعثرتين في السعودية ولها تعاملات في السوق المحلي مع عدد من البنوك.

وعلى سبيل المثال هبوط سعر سهم بنك الخليج من 400 الى 320 فلسا دون الإعلان عن حجم مشاكله بالمحفظة الائتمانية، فالمعلومات الرسمية التي نحصل عليها من البنك المركزي، تعطي نوعا من الشفافية والمصداقية للتعامل والتعاطي مع الأمور.

وعلى ذلك فإعلان بيت التمويل الكويتي عن حجم الانكشاف بنسبة ضعيفة لا تذكر على مجموعتي «سعد والقصيبي» من المحفظة الائتمانية لبنك منذ البداية جعل هناك نوعا من الشعور بالثقة لدى المتعاملين لدى عملائه، الأمر الذي جعل المستثمرين يحتفظون بالسهم وزاد من الاقبال على شرائه وعدم التفريط فيه نتيجة للشفافية والإعلان المبكر عن ذلك وان كانت هناك بنوك قد أعلنت لكن إعلانها جاء متأخرا بالنسبة لبيت التمويل الكويتي (بيتك).

الشفافية

هل ترى ان مبدأ الشفافية متوافر لدى الشركات؟

«جبلة القابضة» أعلنت عن اول ديوانية لها في الكويت وسبقت كل الشركات التي قامت بذلك، حيث يكون بإمكان أي مساهم او أي فرد الدخول على الموقع الالكتروني للشركة www.jiblah.com وكتابة استفسارات وقبل مرور 24 ساعة تأتي الإجابة الكاملة.

وعلى الرغم من ان الشركة ليست مدرجة، الا ان الموقع يشتمل على جميع البيانات المالية للشركة وحجم استثماراتها وقطاعاتها العاملة فيها ونبذة عن كل مشروع وآخر أخباره، وكنت متوقعا مع اندلاع شرارة الأزمة ان يكون هناك العديد من الأسئلة والاستفسارات حول موقف الشركة، الا ان ما حدث كان العكس تماما، وهذا ان دل فإنما يدل على عظم حجم الثقة التي تتمتع بها الشركة ومجلس إدارتها بين المساهمين وليس أدل على ذلك أيضا من توكيل جميع المساهمين للجمعيات العمومية للشركة وعدم حضور أي منهم.

البقية ص37

«الضيافة الأهلية العقارية» ماضية في مشروعها الصناعي بالسعودية ومفاوضات على بيع جزء منه

ذكر رئيس مجلس إدارة شركة الضيافة الأهلية العقارية محمود الجعفر المضي قدما في دراسة متغيرات الأوضاع الاقتصادية بعد تأثيرات وتداعيات الأزمة الاقتصادية على مشروع مدينة الشعيبة الصناعية في السعودية، وذلك بعد التوقف القسري الذي قرره مجلس الإدارة خلال الفترة الماضية.

وقال الجعفر ان قرار مجلس الإدارة بإرجاء تنفيذ المشروع حتى مرور عاصفة الأزمة الاقتصادية أكثر من حكيم، لافتا إلى ان الشركة قد استفادت جل الاستفادة من هذا القرار تمثل ذلك جليا في الانخفاض الكبير في كلفة المشروع الناتج عن هبوط أسعار المواد الأولية ومواد البناء.

وأضاف الجعفر ان التأخر في تنفيذ المشروع جاء بناء على القرار الذي اتخذه مجلس الإدارة خلال العام الماضي وذلك بعد ان بدأت بوادر مشكلة العقار الأميركي تطفو على السطح وتلقي بظلالها على الساحة العالمية وكان من ضمنها ارتفاع أسعار المواد الإنشائية، مبينا ان مجلس الإدارة قرر إرجاء عملية تنفيذ المشروع لمدة 6 أشهر ثم طلب تمديد المدة لـ 3 أشهر إضافية. وأكد أن قرار مجلس الإدارة الحصيف في هذا الموضوع جاء بنتائج ايجابية جدا وذلك بعد ان بدأت أسعار مواد الإنشاء في التراجع بنسب متفاوتة بلغت نحو 30٪ وعلى رأسها الحديد الذي هبط بنسبة 35٪ موضحا ان هذا التأخير قد حقق مكاسب كبيرة للشركة.

ولفت إلى ان شركة الضيافة الأهلية العقارية قد تملكت 30 مليون متر مربع مناصفة مع شركة سعودية لتطوير مدينة الشعيبة الصناعية في السعودية والبالغة كلفته نحو 240 مليون دينار تقريبا.

تجديد أوراق المشروع

وأضاف الجعفر ان الشركة في طريقها الى تجديد أوراق المشروع سعيا منها لإنجاز جميع الإجراءات المتعلقة بالبدء في تنفيذ هذا المشروع الضخم فضلا عن اعادة تنقيح خطة العمل بما يتوافق مع الظروف الحالية.

واوضح ان الشركة كانت قد تلقت بالفعل مجموعة من الطلبات، لكن مع الأزمة الاقتصادية تدرس الشركة من جديدة جدية هذه الطلبات، والموافقة النهائية على تلك الطلبات تستدعي ضرورة ان يكون المخطط التام للمشروع قد تم انجازه وهو ما تعكف الشركة على إعداده حاليا.